شهد ارتفاعاً سنوياً في قيمة الأصول بـ 7.5 في المئة

«الشال»: القطاع المصرفي في الكويت قدم صورة إيجابية .. العام الماضي

سلط تقرير «الشال» الضوء على تقرير الاستقرار المالي 2012 فقال صدر الأسبوع الفائت تقرير عن مكتب الاستقرار المالي في بنك الكويت المركزي، يشرح وضع ومستوى الاستقرار المالي في عام 2012، والتقرير هو الأول من نوعه وشامل تفاصيل لم نعتد نشرها، لذلك هو جهد مقدر ومحترم يشكر العاملون عليه. ولن نغطي مكونات التقرير، في فقرة واحدة في تقريرنا الأسبوعي، وقد نعود إلى بعض مكوناته في تقارير أخرى، ولكننا سوف نعرض، بإيجاز، لأهم ما جاء فيه، ولن يقلل من أهميته بعض الانتقاد للإخراج، مثل تداخل الألوان والحروف في الرسومات البيانية، وبعض التذكير، لاحقا، بضرورة احتوائه لبعض التفاصيل.

ومضى: ويرسم التقرير صورة إيجابية لما آلت إليه أوضاع القطاع المصرفي في عام 2012، إذ شهد القطاع ككل ارتفاعا سنويا في قيمة الأصول بنحو 7.5 في المئة، لتصل إلى نحو 52.9 مليار دينار كويتي، وهذا الارتفاع السنوي هو الأعلى في 4 سنوات، أي منذ بدء الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008. وارتفعت قيمة الودائع سنوياً بنسبة أكبر بنحو 11.6 في المئة، لتصل لنحو 39.85 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل كفاية رأس المال نحو 18.2 في المئة، وهو معدل مرتفع، وإن كان منخفضا عن معدل 18.5 في المئة في عام 2011، ولكنه اعلى بنحو 50 في المئة عن متطلبات بازل الحالية. وانخفضت نسبة القروض المتعثرة من نحو 7 في المئة في عام 2011 إلى نحو 5.2 في المئة في عام 2012، حصة البنوك التقليدية منها نحو 66.4 في المئة «حصتها من إجمالي القروض نحو 61.9 في المئة «. ومن القروض المتعثرة نحو 3 في المئة منها، فقط، متعلقة بمنطقة اليورو المأزومة، إذ ينخفض انكشاف القطاع المصرفي الكويتي على أزمة منطقة اليورو لأن 6.5 في المئة، فقط، من إجمالي استثماراته و7.6 في المئة، فقط، من قروضه مرتبط بتلك المنطقة. كما يذكر التقرير.

واستطرد: وشهد صافي الدخل، بعد الضرائب، للقطاع، نموا سنويا متواضعا، نسبيا، بنحو 1.25 في المئة، ليبلغ نحو 574.9 مليون دينار كويتي، ونحو 13.4 في المئة منه أرباح من فروع وبنوك وشركات تابعة خارج الكويت، ولا تزال مستويات أرباح القطاع، ككل، نحو نصف مستواها في عام 2007، أي مستوى ما قبل عام الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد ارتفعت حصة البنوك الإسلامية من أرباح القطاع، من نحو 22 في المئة في عام 2011، لنحو 26 في المئة في عام 2012، وسبب اساسي لذلك خفض مخصصات البنوك الإسلامية خلال عام 2012 بنحو 17.7 في المئة. والواقع أن كلا من الوضع المالي والتطورات الإيجابية في أوضاع القطاع المصرفي، يدعوان إلى تفكير جدي في إلغاء قانون ضمان الودائع، وإلى البدء بتوجيه الجهود إلى الشريك الثاني في القطاع المالي أو شركات الاستثمار، وأكثر من نصفها غير قابل أو قادر على الاستمرار.

وتابع: ما أراد التقرير إيصاله هو أن وضع المصارف الكويتية مأمون، وأن عام 2012 كان بداية طيبة، لما بعد الأزمة، في ممارسة المصارف عملها الرئيس، أي منح الائتمان الذي حقق نمواً لأول مرة بنحو 7.5 في المئة، بعد نمو مسطح، منذ عام 2008، بحدود 2 في المئة، وأصول المصارف في نمو مستمر، وقروضها المتعثرة إلى هبوط، وذلك كله صحيح، ومقدر لبنك الكويت المركزي. ولكن التقرير يحتاج إلى بعض التفصيل، فالوضع المالي للدولة مريح، ولكن وضعها الاقتصادي مخيف، وبينما الوضع المالي مرتبط بمتغير خارج عن الإرادة وهو سوق النفط، تبقى اختلالات الاقتصاد المحلي شانا داخلياً ومثار قلق لا يدوم استقرار الوضع المالي من دون معالجتها، ولابد من بعض التفصيل في مكونات الائتمان الرئيسة، فسوق العقار والقروض المقسطة والاستهلاكية تستحوذ على 45 في المئة من حجم الائتمان المصرفي، وسوق العقار سوقان، سوق يهدد بفقاعة، وهو نشاط العقار الاستثماري، وآخر في نهاية دورة هبوطه، وهو النشاط التجاري، ولابد من تفصيل اتجاهات تمويلاته. وأعلى معدلات النمو المطلق للإقراض كان من نصيب القروض المقسطة والاستهلاكية، وهو اتجاه غير صحي ومحفوف بمخاطر التدخلات السياسية وإن كان مأمون المخاطر، من الناحية المالية. وأخيراً، لا معنى كبير لتطمين المصارف من انكشافها على منطقة اليورو، فإن حدث انتكاس جوهري لمنطقة اليورو لن يسلم أي استثمار أو قرض في اية منطقة أخرى من العالم. وتبقى إعادة التأكيد أن التقرير، من ناحية المحتوى ومن ناحية المستوى، تقرير جيد وسابقة حميدة، والغرض من نقده ليس التقليل من أهميته بقدر ما هو تقدير لتلك الأهمية وإسهام ولو صغير في بناء التقرير الثاني.

■ وضع المصارف بأمان.. وعام 2012 بداية طيبة

■ اختلالات الاقتصاد المحلي تبقى شأناً داخلياً ومثار قلق

■ أعلى معدلات النمو المطلق للإقراض من نصيب القروض المقسطة والاستهلاكية.. وهذا اتجاه غير صحيح

بنك الكويت المركزي

ارتفاع في معدل قيمة الوحدة المباعة

إقبال كبير على السكن الخاص والاستثماري خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي

سوق العقار يشهد نشاطا

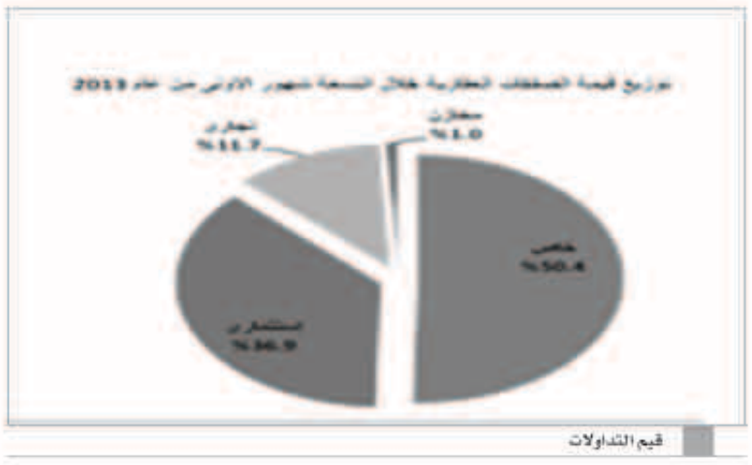
قيم التداولات

تحدث «الشال» عن سوق العقار المحلي فقال تشير آخر البيانات المتوفرة من وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- لتداولات شهر سبتمبر 2013 «بيانات أسبوعية من 1 سبتمبر 2013 لغاية 26 سبتمبر 2013، محسوبة كمعدل شهري»، إلى أن جملة قيمة بيوعات العقود والوكالات قد بلغت نحو 315.1 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 32.8 في المئة عن مستوى سيولة شهر أغسطس السابق البالغة نحو 237.2 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت بنحو 57.3 في المئة مقارنة بمثيلتها في شهر سبتمبر 2012.

وتشير البيانات ربع السنوية إلى ارتفاع في نشاط السوق العقاري، مقاسة بارتفاع مستوى سيولته، في الربع الثالث من العام الجاري بنحو بسيط، حيث ارتفعت عن مستوى مثيلتها في الربع الثاني، بما نسبته 2.5 في المئة ببلوغها ما قيمته نحو 1009.7 ملايين دينار كويتي. وتوزعت حصيلة بيوعات ربع السنة الثالث ما بين نحو 949.6 مليون دينار كويتي، عقود، ونحو 60.1 مليون دينار كويتي، وكالات. وضمن تلك التداولات، بلغت بيوع السكن الخاص، عقوداً ووكالات، نحو 497.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 49.3 في المئة من جملة قيمة البيوع، فيما بلغت قيمة بيوع السكن الاستثماري نحو 371.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 36.8 في المئة من جملة قيمة البيوع، وبهذا يكون السكن الخاص والسكن الاستثماري قد استحوذا على نحو 86.1 في المئة من سيولة السوق العقاري، تاركين ما نسبته 13.9 في المئة من السيولة لتداولات نشاط العقار التجاري «نحو 13.3 في المئة « ولتداولات نشاط المخازن «نحو 0.6 في المئة «.

وكانت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات للربع الأول من العام الحالي، قد بلغت نحو 842.6 مليون دينار كويتي، لترتفع في الربع الثاني إلى نحو 985.3 مليون دينار كويتي، وارتفعت إلى نحو 1009.7 ملايين دينار كويتي، في الربع الثالث، وجاء معظم الارتفاع فيه في شهر يوليو. وبلغت جملة قيمة بيوع السوق العقاري، للأشهر التسعة الفائتة من العام الجاري، نحو 2837.6 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 17.1 في المئة عن مستوى سيولة السوق في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012، وهو ما يوحي بأن سيولة سوق العقار إلى ارتفاع. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق العقاري، خلال ما تبقى من السنة -الربع الرابع-، عند هذا المستوى، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق العقاري -عقوداً ووكالات- نحو 3783.5 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 448.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 13.5 في المئة عن قيمة تداولات عام 2012، التي بلغت 3334.6 مليون دينار كويتي.

تداولات الانشطة

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة تغيراً في خصائص هذه التداولات، فقد انخفض، قليلاً، التركيز على تداولات السكن الخاص والاستثماري للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، لتبلغ نحو 50.4 في المئة و36.9 في المئة، على التوالي، من قيمة البيوع، مقابل نحو 55.2 في المئة و37.7 في المئة، على التوالي، للأشهر التسعة الأولى من العام الفائت، بينما ارتفع التركيز على تداولات النشاط التجاري، لتبلغ نحو 11.7 في المئة من قيمة البيوع، مقابل نحو 6.2 في المئة للأشهر التسعة الأولى من العام الفائت. ولعله تغيير في الاتجاه الصحيح، فالسكن الخاص بلغت أسعاره أعلى مستوياتها، والسكن الاستثماري تهدد ارتفاعات أسعاره وهبوط مستويات عائدة بانتفاخ فقاعته، وحدة النشاط التجاري وتحديداً المكاتب التي استمرت أسعار إيجاراتها بالانخفاض، ولعلها في آخر مراحل دورتها إلى الادنى.

نمو ضعيف للقطاع غير النفطي

مطلوب توسع في القطاعات التي توفر فرص عمل للكويتيين

تطرق الشال إلى تقرير صندوق النقد الدولي عن الكويت فقال أصدر صندوق النقد الدولي تقريره الختامي لعام 2013 عن الاقتصاد الكويتي، والذي جاء في إطار زيارة بعثة الصندوق الدورية للكويت، وشمل التقرير عدداً من الملاحظات، الإيجابية والسلبية، لعل من أهمها إشارة الصندوق لـ «تأخر تنفيذ» خطة التنمية التي تغطي الفترة 2011/2010-2014/2013، وكذلك إشارته إلى متانة الوضع المالي للبنوك، في ظل سياسة انضباط فرضها بنك الكويت المركزي بدت قاسية، أحياناً، ولكنها صحيحة.

وفي التفاصيل، شمل التقرير الختامي 28 ملاحظة، منها النمو الحقيقي الضعيف للقطاع غير النفطي في عام 2012 بنحو 2.2 في المئة «11.7 في المئة للقطاع النفطي»، مع توقعات بارتفاعه في عامي 2013 و2014 لنحو 3 في المئة و4.4 في المئة، على التوالي «2.0- في المئة و0.0 في المئة للقطاع النفطي، على التوالي»، بعد نمو أضعف في عام 2011 بنحو 0.9 في المئة «14.2 في المئة للقطاع النفطي»، وانكماش في الفترة 2008-2010، أي إن هناك أفقاً لتقليل الاعتماد على النفط، ولكنه غير مستدام بسبب توقعات ضعف سوق النفط. وفي هذا الشأن ذكر التقرير، أنه، وفقاً لحسابات الصندوق، فإن سعر التعادل للموازنة العامة «غير شامل الدخل من الاستثمارات»، وهو السعر الذي تتساوى فيه إيرادات الحكومة مع إنفاقها، ودونه العجز، يبلغ في السنة المالية 2014/2013 نحو 70 دولاراً أمريكياً للبرميل، وهو ما يدفع الصندوق إلى الإبقاء على توقعاته بأن تراكم الفوائض المالية للحكومة الكويتية سيتوقف، بحلول السنة المالية 2018/2017. وأشار التقرير، أيضاً، إلى الحاجة للتوافق السياسي، بين الحكومة والبرلمان، من أجل إعادة خطة التنمية إلى مسارها الصحيح وتحقيق الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية المطلوبة.

ومضى: ويسمي الصندوق الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية التي يدعو لها، فعلى صعيد سوق العمل، دعا التقرير، من جانب، لكبح التوظيف وارتفاع الأجور في القطاع العام، ومن جانب آخر دعا إلى تنويع مصادر الدخل عبر التوسع في القطاعات غير النفطية التي توفر فرص عمل للكويتيين، وضمنها القطاع الصناعي. وأشار الصندوق إلى الإنفاق الحكومي على دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص، والذي بدأ كبرنامج مؤقت لدعم توظيف الكويتيين في القطاع الخاص، إلى أنه لا زال ينمو ويستهلك مزيداً من الإنفاق العام. وكرر التقرير دعوته لإعادة توجيه دعم السلع والخدمات الأساسية، وتحديداً الكهرباء والوقود، والذي بلغ أكثر من 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يصل لمستحقيه، مع ضمان شبكة أمان كافية لأصحاب الدخول المتدنية. وفي جانب الضرائب، دعا الصندوق إلى توسيع نطاق الضريبة الموحدة على الشركات الأجنبية، والبالغة 15 في المئة، بحيث تشمل الشركات المحلية، وذلك بهدف زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية. وفي إطار ملاحظات التقرير الختامي لصندوق النقد الدولي نشير لموضوع متميز يتعلق بالإدارة العامة، وهو دعوة التقرير لدعم استقلالية البنك المركزي في مواجهة التأثير المباشر للحكومة، كضمان لحسن الإدارة المالية والمعالجة الحصيفة للأزمات.

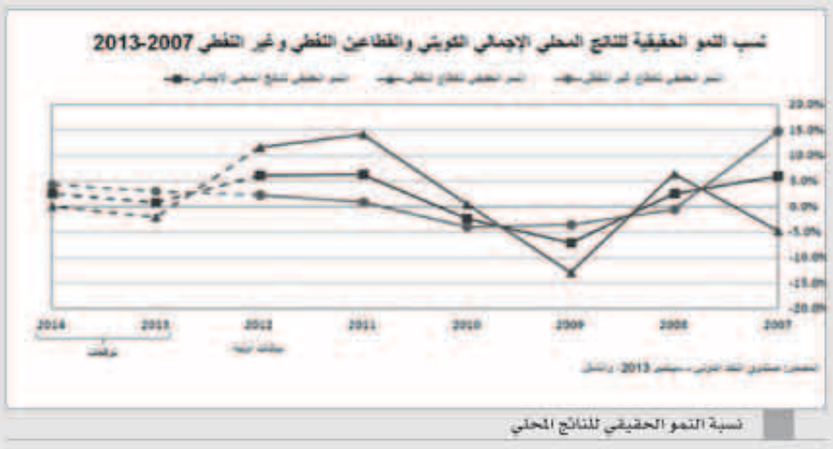

نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي

ربحية السهم نحو 44.3 مرة مقارنة بنحو 58.3 للفترة نفسها من العام الماضي

مؤشرات الربحية لبيت التمويل الكويتي سجلت ارتفاعاً

أشار «الشال» إلى نتائج بيت التمويل الكويتي - 30 يونيو 2013 فاقل ان بيت التمويل الكويتي أعلن نتائج أعماله، عن الأشهر الستة الأولى، من العام الحالي 2013، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة واستعادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة- قد بلغ نحو 65.4 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره نحو 14.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 29.2 في المئة، مقارنة بنحو 50.6 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012. وعند خصم الحصص غير المسيطرة، بلغ الربح الخاص بمساهمي البنك نحو 49.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 42.1 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 18.2 في المئة، أي ما يعادل نحو 7.7 ملايين دينار كويتي. والسبب الرئيس وراء هذا الارتفاع البالغ 14.8 مليون دينار كويتي، كما أسلفنا سابقا، هو ارتفاع الإيرادات التشغيلية، مقرونا بارتفاع اقل لإجمالي المصروفات.

وفي التفاصيل، ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنحو 66.6 مليون دينار كويتي، أي نحو 16.9 في المئة وصولا إلى نحو 461.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بما قيمته 394.4 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع بند إيرادات تمويل بنحو 37.7 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 287 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 249.4 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق. وارتفع، أيضا، بند إيرادات استثمارات بنحو 18.6 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 95.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 76.9 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، وارتفع، أيضا، بند إيرادات اتعاب وعملات بنحو 9.5 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى نحو 41.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 32.1 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، كما ارتفع بند صافي ربح العملات الأجنبية، بنحو 3.5 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى 15 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 11.5 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق. بينما انخفض بند إيرادات أخرى بنحو 2.7 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 21.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 24.5 مليون دينار كويتي، في يونيو من عام 2012. ومن الناحية الأخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية والتوزيعات المقدرة للمودعين للبنك، بنسبة أقل بلغت بنحو 15.1 في المئة، أي من نحو 342.8 مليون دينار كويتي، في يونيو عام 2012، إلى ما قيمته 394.7 مليون دينار كويتي، حيث ارتفع بند التوزيعات المقدرة للمودعين بنحو 15.6 مليون دينار كويتي، أي ارتفاع بنحو 22.8 في المئة وصولا إلى نحو 84.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 68.6 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام الفائت. وارتفع بند تكاليف موظفين بنحو 14.7 مليون دينار كويتي، أي بنحو 23.6 في المئة وصولا إلى نحو 76.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 62.1 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012. وارتفع، أيضا، بند تكاليف تمويل، بنسبة 62.2 في المئة وصولا إلى نحو 32.3 مليون دينار كويتي في يونيو عام 2013، مقارنة بنحو 20 مليون دينار كويتي، في يونيو عام 2012. كما ارتفع بند مصروفات عمومية وإدارية، بنحو 15 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 65.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 50.6 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق. وبذلك، ارتفع مستوى هامش صافي الربح لإجمالي الدخل إلى ما نسبته 14.2 في المئة، من نحو 12.8 في المئة، للفترة عينها من العام الماضي. وتشير البيانات المالية للبنك إلى ان إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعا، بما قيمته 1230.2 مليون دينار كويتي ونسبته 8.4 في المئة، ليصل إلى 15933.5 مليون دينار كويتي، مقابل 14703.3 ملايين دينار كويتي، في نهاية عام 2012، وبلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 1918.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 13.7 في المئة، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2012، حين بلغ 14014.7 مليون دينار كويتي. وارتفع بند مدينون بنحو 89.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 1.3 في المئة، وصولا إلى 6742.4 مليون دينار كويتي «42.3 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بما قيمته 6652.9 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2012 «45.2 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفع نحو 658.6 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10.8 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، عندما كان بحدود 6083.8 مليون دينار كويتي «43.4 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفع بند مرابحة قصيرة الأجل بنحو 858.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 72.4 في المئة، وصولا إلى 2044.6 مليون دينار كويتي «12.8 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بنحو 1185.7 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2012 «8.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، وبنحو 433.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حين كان قد بلغ نحو 1611.3 مليون دينار كويتي «11.5 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفع بند النقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بنحو 239.3 مليون دينار كويتي، حين بلغ 1053.6 مليون دينار كويتي «6.6 في المئة من إجمالي الموجودات» مقارنة بنحو 814.3 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2012 «5.5 في المئة من إجمالي الموجودات»، وبنحو 323 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 44.2 في المئة حين بلغ نحو 730.5 مليون دينار كويتي «5.2 في المئة من إجمالي الموجودات» في يونيو 2012.